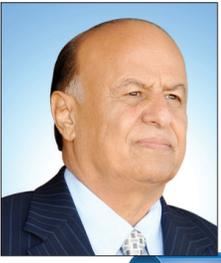


التوجيه بتعويض 18 ألف حالة في 4 محافظات جنوبية



ووجه الأخ عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية الحكومية والأجهزة المختصة بسرعة تنفيذ توصيات وقرارات لجنة الأراضي الخاصة بالمحافظات الجنوبية والشرقية.. وتتضمن القرارات تعويض (18) ألف حالة من الملاك في عدن ولحج وأبين وحضرموت.

وتوقع «26 سبتمبر» أن يبدأ خلال الأيام القليلة المقبلة التنفيذ لتعويض الملاك بحسب قرارات اللجنة المستندة الى الوثائق المقدمة من المواطنين في المحافظات المذكورة.

وفي سياق متصل توقعت وزارة الدفاع صدور قرارات تقضي باستعادة عدد من المواقع الاقتصادية الهامة في محافظة عدن من قبل بعض الشخصيات والجماهير وتسليمها الى السلطة المحلية بالمحافظة لاستثمارها" ومنها متنفس كورنيش صيرة وتسليمه للسلطة المحلية.. وفقاً لمصدر في اللجنة والغاء أي قرارات سابقة بالتصرف بهذا الموقع والمنتفس السياحي المهم لمدينة عدن".

وقال مدير مكتب البنك الدولي في اليمن وائل زقوت إن الحكومة اليمنية المرتقبة "عليها أن تتعلم من أخطاء الماضي". داعياً إياها إلى اتخاذ بعض الإجراءات للمرحلة القادمة "التي يمكن أن تزيد احتمالات النجاح أو تحد من أسباب الفشل".

وطالب زقوت في بيان نشره الموقع الإلكتروني لمجموعة البنك الدولي الحكومة القادمة بالتركيز على وضع وتطبيق برنامج اقتصادي شامل لتحسين الخدمات الحكومية والأمن، وخلق الوظائف، ومكافحة الفساد.

لافتاً إلى أن "خصائص هذه الإصلاحات مدرجة بخطة التحول الاقتصادي وإطار المساءلة المتبادلة للذين تم وضعها في بداية الفترة الانتقالية لكن للأسف لم يتم تنفيذ الجانب الأعظم منها".

الميثاق



مدير البنك الدولي يدق ناقوس الخطر:

اليمن أمام مفترق طرق



وأوضح زقوت أن حكومة الوفاق واجهت خيارين في غاية الصعوبة: أولهما، إصلاح نظام الدعم للديزل والبنزين، وثانيهما السماح بتخفيض قيمة العملة. وقد نصحها أغلب خبراء الاقتصاد، ونحن من بينهم، بتطبيق الخيار الأول حيث أن عواقب الثاني ستكون أسوأ على الاقتصاد وعلى الشعب اليمني. واتخذت الحكومة قراراً بتحرير أسعار الوقود تماماً إلا أنها أخفقت على جبهات عديدة".

وقال زقوت إنه "كان ينبغي على الحكومة أولاً أن تفعل ذلك في إطار برنامج إصلاح أوسع نطاقاً يتضمن مكافحة الفساد، وتنقيح كشوف الأجور من حالات الجمع بين معاش التقاعد والراتب، والوظائف الوهمية في قطاعي الخدمة المدنية والعسكرية، وإصلاح شتى القطاعات في الاقتصاد لتحقيق بعض الوفورات بالتزامن مع إصلاح نظام الدعم".

وثانياً، كان يتعين على كبار المسؤولين أن يشرحو للناس الغاية من وراء إصلاح دعم الوقود، كما كان ينبغي على الحكومة أن توجه جزءاً من الوفورات الناتجة عن رفع الدعم إلى مساعدة الفئات الأشد فقراً والأكثر تضرراً نتيجة زيادة أسعار الوقود".

مشيراً إلى أن أحداث الأسابيع القليلة الماضية وضعت اليمن على مفترق طرق فاصلة: أحد اتجاهاتها يمكن أن يقود إما لثورة تصحيحية لتحقيق الأهداف الرئيسية لثورة الشباب والاتجاه الآخر قد يؤدي إلى حرب أهلية خطيرة وطويلة ومدمرة. ورغم أن الجميع يشعرون بالقلق والتخبط إزاء ماهية مستقبل اليمن، فإني أجد أولئك القلة التي لا تزال متفائلة.. وإني أؤمن (بالحكمة اليمنية) وأثق بها كثيراً ما فاجأ اليمنيون الجميع وتفاؤوا اندلاع حرب أهلية وشيكة، شاملة وطويلة".

وقال زقوت: "نحن نرى ما يحدث حولنا في المنطقة.. فالحروب مستعرة في العديد من بلداننا العربية مما أدى إلى سقوط الكثير من القتلى والجرحى، وتشريد الملايين، وظهور العوالم وحدها لا تكفي، لأن المواطن العادي هو من اليوم الفرصة لكي يثبت أن بمقدوره أن ينجح مرة أخرى في مواجهة التحديات الهائلة وبإمكانه أن يستفيد من إبداعات وطاقت شبابه ومتعلميه".

ونذره زقوت في بيانه إلى أنه "من الواضح أن سلاسة واستقرار العملية السياسية وتحسين الوضع الأمني ستكون من العوامل الجوهرية في تحديد الاتجاه الذي ستخوضه البلاد مستقبلاً. ومع كل هذا ومن خلال تقييمنا للسنتين الماضيتين فإن هذه العوامل وحدها لا تكفي، لأن المواطن العادي هو من سيحكم في نهج المطاف على نجاح العملية الانتقالية من عدمها ولن يقتنع بها إلا بوجود فرص عمل وتحسن في مستوى تقديم الخدمات الأساسية".

وأشار إلى أنه منذ توقيع الاتفاق الذي أيده مجلس التعاون الخليجي والذي أنهى الأزمة السياسية عام 2011م، شرع اليمن في عملية انتقال سياسي أشاد بها العديد من القوى الإقليمية والدولية. والأهم من ذلك أن هذا الاتفاق حمى اليمن من شر حرب أهلية مرعبة. وقد توج ذلك بنجاح الحوار الوطني في يناير 2014م، وحلقت معنويات اليمنيين في السماء حيث اختار اليمنيون طريق الحوار بعيداً عن العنف، وهو نموذج لم يستطع أن يتبناه سوى القليل من الدول العربية الأخرى.. إلا أن ما حدث في صنعاء خلال الأسابيع القليلة الماضية فاجأ الجميع، حتى أولئك المتابعين عن كُتب للمشهد السياسي.

نصائح:

تحسين الخدمات.. الأمن..

إيجاد وظائف.. مكافحة الفساد

نقل السلطات للمحليات بما في

ذلك الترتيبات الأمنية

أن تدرس الحكومة إجراء انتخابات

محلية بعد إقرار الدستور

أن تمثل مخرجات الحوار خارطة

طريق لاستكمال التحول السياسي

أن تنأى الحكومة عن الوصاية

الحزبية وتركز على مصالح الأمة

الجديدة بتطبيق الجوانب الأساسية للحوار الوطني".

داعياً الحكومة إلى أن تكون "حرة وأن تنأى بنفسها عن كل الأحزاب والتنظيمات السياسية، وأن تتصرف كفريق واحد لا يركز إلا على مصالح الأمة".

وذكر زقوت أن رجل الشارع هو الذي سيحكم على نجاح العملية الانتقالية في اليمن، ولن يقتنع بها بدون وظائف أو بدون تحسن في الخدمات. واعتبر أن العوامل الاقتصادية شكّلت جزءاً من الأسباب التي أفضت إلى ما حدث في صنعاء خلال الأسابيع القليلة الماضية.

ونذره إلى أن "الشعب يريد حكومة تلبى حاجاته، حكومة نظيفة تخلو من الفساد، حكومة تقدم خدمات أفضل، وتخلق الوظائف، وتحسن أحواله المعيشية".

إصلاح أوسع

قال مدير مكتب البنك الدولي في اليمن وائل زقوت إن الحكومة اليمنية المرتقبة "عليها أن تتعلم من أخطاء الماضي". داعياً إياها إلى اتخاذ بعض الإجراءات للمرحلة القادمة "التي يمكن أن تزيد احتمالات النجاح أو تحد من أسباب الفشل".

وطالب زقوت في بيان نشره الموقع الإلكتروني لمجموعة البنك الدولي الحكومة القادمة بالتركيز على وضع وتطبيق برنامج اقتصادي شامل لتحسين الخدمات الحكومية والأمن، وخلق الوظائف، ومكافحة الفساد.

لافتاً إلى أن "خصائص هذه الإصلاحات مدرجة بخطة التحول الاقتصادي وإطار المساءلة المتبادلة للذين تم وضعها في بداية الفترة الانتقالية لكن للأسف لم يتم تنفيذ الجانب الأعظم منها".

كتب المحرر الاقتصادي

وشدد على حاجة الحكومة إلى إعادة برمجة تعهداتها بتسريع تدفق المساعدات وتنفيذ المشاريع الممولة من قبل المانحين.

وأوضح: "هذا يتضمن إعادة برمجة الأموال الخاصة ببعض المشاريع العملاقة التي لا يتوقع أن تبدأ خلال العامين القادمين، إلى برامج سريعة الصرف كالصندوق الاجتماعي للتنمية، ومشروع الأشغال العامة. وهي البرامج ستوفر آلاف المشاريع التي تشتد الحاجة إليها في المجتمعات النائية والمحرومة بمختلف أنحاء البلاد. وهي التي توجد الخدمات وتعمل على إيجاد الوظائف وتبعث الأمل من جديد للملايين اليمنيين".

كما نصح المسؤول الدولي الحكومة بنقل السلطات سريعاً إلى المحليات "أي المحافظات والإقليم"، بما في ذلك نقل الترتيبات الأمنية المحلية إلى الحكومات المحلية، ومن بينها شرطة المرور ومكافحة الجريمة.

وقال: "كما يجب أن تدرس الحكومة إجراء انتخابات محلية كخطوة أولى بعد إقرار الدستور. وسيضمن ذلك زيادة اقتراب الحكومة من الناس، وترسيخ الامركزية على المستوى المحلي للتأكد من كفاءة عمل الخدمات خلال العملية الأساسية المتمثلة في إرساء دعائم الهيكل الفيدرالي للدولة".

وأضاف: "في الوقت الذي يتعين أن يشكّل الحوار الوطني وتوصياته خارطة الطريق الأساسية لاستكمال التحول السياسي، ينبغي النظر

في كيفية التطبيق المرحلي للتوصيات، يجب أن تعجل الحكومة

صندوق النقد يحذر من استمرار تدهور الاقتصاد اليمني

حذر صندوق النقد الدولي من استمرار انخفاض النمو الاقتصادي الكلي لليمن وعدد من دول المنطقة جراء استمرار تدهور الأوضاع الأمنية والتي ستعيق الضوابط الاقتصادية وتعوق مسار التعافي، مشيراً إلى أن هذه الدول أحرزت انخفاضاً في معدل النمو للعام الرابع على التوالي، مسجلة انخفاضاً يبلغ 2,5% للعام الجاري.. وذكر آخر تقييم إقليمي صدر عن الصندوق أن عدم الاستقرار السياسي وتفاقم الصراعات يشكلون عبئاً على النمو في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومن بينها اليمن.

وانتقد التقرير السياسات المالية العامة الحالية في اليمن وعدد من دول المنطقة. ومما يضيف إلى المخاطر التي تتعرض لها المالية العامة ذلك الانخفاض الملحوظ الذي سجلته أسعار النفط بنسبة 20% في الشهرين الماضيين. وقال السيد مسعود أحمد، مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى الذي أطلق التقرير في دبي إن "المنطقة تحتاج إلى نمو مستمر أقوى وأكثر احتواءً لكل شرائح المجتمع حتى تتمكن من إحداث خفض ملموس في البطالة. هذا وتكرر التنبؤات الخاصة بضعف النمو الاقتصادي في اليمن وكذا التوقعات بمزيد من التدهور الاقتصادي الناجم عن استمرار الصراعات التي تعيشها اليمن.

انخفاض احتياطي اليمن من النقد الأجنبي إلى 5,1 مليار دولار



انخفض احتياطي اليمن من النقد الأجنبي إلى خمسة مليارات و180 مليون دولار بنهاية أغسطس الماضي بتراجع بلغ 67 مليون دولار عن يوليو الذي سبق.. وسجلت ميزانية البنك المركزي 2 تريليون و169 مليار ريال بنهاية أغسطس بانخفاض بلغ 50 مليار ريال عن الشهر الذي سبق. وبحسب التقرير فقد انخفضت صافي المطالبات على الحكومة خلال ذات الشهر بنحو 36 مليار ريال، لتسجل رصيداً مديناً بلغ تريليون و850 مليار ريال، في حين ارتفعت المطالبات على القطاع غير الحكومي إلى 843 مليار ريال، بزيادة خمسة مليارات ريال. وبين التقرير أن العرض النقدي انخفض 45 مليار ريال في أغسطس الماضي ليصل إلى ثلاثة تريليون و133 مليار ريال.

تراجع اليمن إلى ذيل قائمة أصعب البلدان في ممارسة الأعمال

هشام سرحان

خضوع السياسات الاقتصادية

في اليمن لسيطرة قلة من

الشركات ذات نفوذ سياسي

التدهور الاقتصادي.

ويقاس التقرير مدى سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في 189 بلداً على أساس 11 لائحة تنظيمية متصلة بأنشطة الأعمال، ومنها تأسيس الشركات، والحصول على الائتمان، وتوصيل الكهرباء، والتجارة عبر الحدود، كما يستخدم بيانات ومنهجية جديدة في ثلاثة مجالات تتضمن تسوية حالات الإعسار، وحماية المستثمرين أصحاب حصص الأقلية، والحصول على الائتمان. ولا يشمل التقرير النطاق الكامل للشواغل المرتبطة بممارسة أنشطة الأعمال.

وكانت اليمن قد سجلت في تقارير سابقة الترتيب (133) للعام 2014م، وذلك مقارنة بترتيبها المقدر (118) للعام 2013م، وفي 2012م كانت (99) و2011م سجلت اليمن (94) الأمر الذي يبرز من

غياب العدل والامن والحماية القانونية والمساواة والقواعد الرشيدة كما يسودها الاعتماد على العلاقات الشخصية بين رواد الأعمال وصانعي النظم الاقتصادية. يعتبر اليمن بيئة تنظيمية أقل كفاءة لم تسجل الحكومة فيها أي إصلاحات مشجعة لرواد الأعمال وتفتقر للمؤسسات القانونية القوية.

وأدرجت اليمن ضمن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المصنفة بالأدنى أداءً والأضعف نمواً بين المناطق المدروسة وذلك وفقاً لتقارير اقتصادية أخرى أدرجت الترتيب الحاصل إلى سوء السياسات المتبعة والإضرابات الحاصلة وتدني مستوى الحوكمة وانتشار الفساد والمحسوبية وكثرة الحواجز القانونية والتجارية والجمركية والإدارية.

ويأتي التقرير الحالي عقب سلسلة تقارير دولية أشارت الى خضوع السياسات الاقتصادية في اليمن لسيطرة قلة من الشركات ذات النفوذ السياسي، مما أسفر عن نشوء بيئة سياسات تخلق الامتيازات بدلاً من تساوي الفرص، إلى جانب تقييد القطاع الخاص وخلق فرص العمل، ودعت تلك التقارير إلى إصلاح السياسات المقيدة للمنافسة والانفتاح في وضعها وتقليل حيز التطبيق التمييزي لها وخلق المؤسسات التي تضمن المنافسة والشفافية.